ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

مشروع قانون «منع زعزعة استقرار العراق».. حبر على ورق!

عادل الجبوري

ما زالت ردود الأفعال العراقية الرافضة والغاضبة، حيال ما أطلق عليه مشروع قانون "منع زعزعة استقرار العراق" الأميركي، تتوالى، مع استمرار الحراك والسجال السياسي في واشنطن بهذا الخصوص، لا سيما في ظل التقاطعات والخلافات العميقة بين الديمقراطيين والجمهوريين.

ولا شك أن ردود الأفعال الرافضة والغاضبة، تمحورت حول حقيقة مهمة وحساسة للغاية، ألا وهي أن مشروع القانون المذكور - كما هو الحال مع مجمل الخطوات والاجراءات والقرارات الاميركية بشأن العراق - يعد تدخلًا سافرًا وانتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية، وهذا ما تتفق وتتوافق عليه كل مكونات الطيف السياسي العراق الواسع، عدا استثناءات قليلة.

وتتجلى حقيقة التدخل والانتهاك، من خلال معطيات ومؤشرات عديدة، لعل من بينها، أن ذلك المشروع يتناقض مع مبادئ الدستور العراقي، ويتناقض مع الضوابط والسياقات السليمة التي تحكم وتحدد العلاقات بين الدول، الى جانب كون القانون ينطوي على نزعات عدوانية واضحة وصريحة.

وفي نطاق أوسع، وعلى ضوء القراءة التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التفاعلات والأحداث في المنطقة، يبدو واضحا أن مشروع القانون الاميركي، يستهدف بالدرجة الأساس فصائل وشخصيات وقوى محور المقاومة.

مشروع القانون يمنح وزير الخارجية الأميركي مدة ٩٠ يومًا لتقديم موجبات التصنيف الارهابي لمنظمات وشخصيات

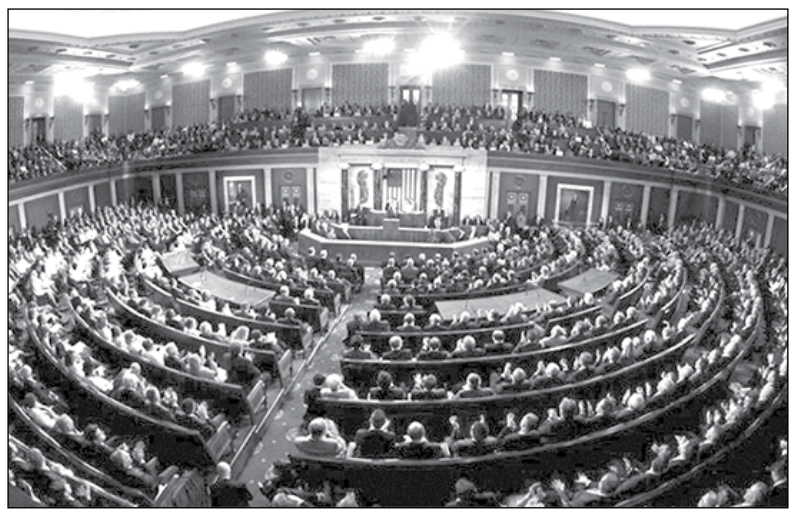

عراقية.

وما ينبغي هنا التنويه اليه هو أن خلفيات مشروع القانون تعود الى العام الماضي، وأنه جاء في سياق اجراءات أميركية مماثلة، من قبيل ادراج عدد من فصائل الحشد الشعبي على قائمة المنظمات الارهابية التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركية سنويًا، اضافة الى اقدامها مؤخرًا على فرض عقوبات ضد أربع شخصيات عراقية، وتجميد حساباتها المصرفية، في الوقت الذي تذهب بعض التسريبات الى نية واشنطن اصدار قوائم أخرى في هذا السياق، تضم عشرات الشخصيات السياسية وقادة الحشد الشعبي.

وفي الاطار العام، لا يخرج مشروع القانون الاميركي القديم - الجديد عن هدف واشنطن الاستراتيجي، المتمثل، ليس بالبقاء في العراق فقط، وانما بتوسيع وترسيخ وتثبيت ذلك البقاء، لتتمكن عبره من تصفية حساباتها مع بعض خصومها، وضمان أمن حلفائها واتباعها، وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني.

والمسؤولون في واشنطن لا يُحرَجون من الاعتراف والافصاح عن نيتهم البقاء في العراق، فمثلًا يقول السفير الاميركي في بغداد ماثيو تويلر بشكل واضح في آخر تصريح صحفي له "ان الوجود الأميركي هو ضمن التحالف الدولي وبموافقة العراق"، ويدعي بأنه يسمع كثيرًا من قادة العراق الأمنيين "ضرورة بقاء قواتنا هنا لمواجهة "داعش"، وسنبقى بالطبع".

ولعل المفارقة الملفتة - المضحكة - برزت في تصريحات السفير تويلر بقوله "ان العقوبات التي فرضت على اربع شخصيات عراقية، تأتي ضمن قانون أقره الكونغرس، يعطي له الحق بفرض عقوبات على شخصيات اجنبية تهدد الاستقرار في بلدانها"، مشيرا الى انه "تم استخدام تلك الصلاحيات عدة مرات وفي عدة دول وليس في العراق فحسب، وان قرار فرض العقوبات على هؤلاء يدعم ويقوي سيادة العراق"!

ويفهم من كلام السفير أن حكام بلاده يصدرون القوانين التي تتيح لهم شن الحروب وفرض العقوبات على الآخرين، وحينما تتصاعد الاعتراضات عليهم، يستندون الى تلك القوانين التي وضعوها هم بأنفسهم ووفق مقاسات مصالحهم ونزعاتهم العدوانية.

وازاء مجمل التفاعلات المرتبطة بمشروع القانون، والاجراءات الأميركية الأخرى، والتصريحات الاستفزازية الأخيرة للسفير، ليس غريبًا ولا مفاجئًا أن ترتفع الأصوات المطالبة في الاسراع بتشريع قانون اخراج القوات الأجنبية من العراق، وطرد السفير، واعادة النظر بطبيعة العلاقات بين بغداد وواشنطن، بما يحفظ ويصون السيادة العراقية، ويضع حدًا للتجاوزات الاميركية.

وطبيعي، أن تكون هناك أصوات داعمة للسياسات والتوجهات الأميركية في العراق وعموم المنطقة، بيد أنها تبقى بمستوى أقل بكثير من الأصوات الرافضة، وهذا - مع واقع الوضع الداخلي الأميركي المرتبك والمضطرب جراء الصراعات والاحتقانات الحادة بين الفرقاء، التي قد تصل الى عزل واقالة الرئيس دونالد ترامب - سيجعل من مشروع قانون "منع زعزعة استقرار العراق" حبر على ورق ليس الا.

لبنان.. والحاجة لتأطير العلاقة بين المواطن والدولة

محمد علي جعفر

يوضح مسار تطور الدولة اللبنانية، غياب إطار يحكم العلاقة بين المواطن والدولة. والمشكلة ليست في غياب التحديد الدقيق للعلاقة فحسب، بل في تقاعس القيادات السياسية عن ممارسة دورها المطلوب في هذا المجال. ولعل طرح هذه المسألة يستوجب الوقوف عند عدة تساؤلات: هل تُدرك القيادات السياسية أهمية السعي لوضع إطارٍ يحكم العلاقة بينَ الدولة والمواطن؟ وفي حال إدراكها، فماذا تستفيد من تغييب هذا الإطار؟

وكيف يمكن أن تقوم دولة، دون معرفة القواعد التي تحكم علاقتها المُتبادلة بالمواطن وما يتخلله ذلك من حقوق وواجبات مشتركة ومتبادلة؟ وماذا لو علمنا أن مفهوم الدولة الحديثة اليوم، يتخطى مجرد سعي المواطن لتأمين مقومات الحياة، الى مشاركته مع الدولة في تطوير السياسات العامة؟!

يبدأ مشروع إدارة الدولة من حيث يفقه المواطن حقوقه وواجباته وكذلك الدولة.

ولعل غياب الحديث عن العلاقة بين المواطن والدولة في لبنان يدل على حجم الخلل في عدة مناحي تتعلق بمفهوم الدولة وأولوية ذلك في الخطاب السياسي اللبناني. الأمر الذي يمكن أن توضحه الفجوة الموجودة بين النخبة الحاكمة والمواطن وغياب السلوك المسؤول لدى هذه النخبة وتقاعس المواطن عن مطالبة الدولة بواجباتها. وهو ما يتضح من حجم السخط الذي باتت تُعبِّر عنه بعض الأقلام الصحفية والأكاديمية والأصوات الإعلامية والسياسية، لا سيما في ظل التحديات الراهنة.

اليوم، لا خلاف حول أن الأزمة المعيشية التي يعاني منها لبنان، باتت التحدي الأكبر والأهم أمام اللبنانيين. ولا خلاف أن لبنان يعيش مرحلة مفصلية تتعلق بمستقبله محلياً وإقليمياً، في حين يبدو الأفق مسدودًا أمام اللبنانيين في ظل دولة فاقدة للسياسات والتخطيط وسلطة غير قادرة

على الحكم الرشيد وأجهزة حكومية غير فعالة. بإختصار يعيش لبنان مرحلة دقيقة وحساسة تنطوي على كثير من المخاطر وتحتاج الى معالجات مدروسة تتخطى الخطابات والوعود.

إنطلاقاً مما تقدم، يُصبح الحديث عن إطار يحكم العلاقة بين المواطن اللبناني ودولته حاجة مُلحة. وهو ما يجب أن تعتبره الأطراف السياسية نقطة البداية نحو مشروع بناء الدولة. ولعل النقاش النظري الدائر حول تقاعس الدولة وتقصير أجهزتها وغياب المواطن عن أولوياتها، حديثٌ لم يعد ينفع ولن يخدم مصلحة لبنان في ظل ضرورة تقديم مقاربات تعالج المشكلات وليس فقط تنتقدها. فقد بات من المُسلَّمات، أن البنية الإدارية للدولة اللبنانية مُترهلة وأجهزتها متقاعسة ويغيب عن المواطن الشعور بإحتضان الدولة، ولا داعي للتركيز على ذلك في محتوى الخطاب بل يجب التقدم خطوات الى الأمام نحو كيفية معالجة هذه المشكلات. لنقل أن تحديد إطار العلاقة هو البداية!

في لبنان يُطالب المواطن بحقوق بديهية جدًا

يبدأ مشروع إدارة الدولة من حيث يفقه المواطن حقوقه وواجباته وكذلك الدولة. في لبنان يُطالب المواطن بحقوق هي في الحقيقة حقوق بديهية جدًا حيث وصل حال اللبنانيين للمطالبة بالهواء النظيف! بات اللبنانيون مقهورون بأساسيات الحياة في وقتٍ تعيش الدول المتقدمة على سياسات تُقوم على الشراكة بينها وبين المواطن بشكلٍ يهدف لتطوير الحياة العامة. اليوم ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، تغيرت طريقة إدارة الدولة وتغيرت معها مفاهيم السيادة والحكم. لم تعد الدولة مجرد أرض و شعب يعيشون في ظل نظام سياسي ضمن حكم موحَّد، ولم تعد سيادة الدولة مجرَّد سلطة الدولة في حكم نفسها (الأرض والشعب). وبفضل الفضاءات المفتوحة انهارت معاني الجغرافيا وباتت الشعوب امتداداً لبقية العالم، وباتت المعلومات تُشكل معنى الحياة حتى المدنية منها؛ ضمن هذا الإطار تغيَّر معنى السيادة. ومع تغيُّر مفهومي الدولة والسيادة، يجب أن تُغيِّر الدولة من نظرتها تجاه المواطن وهو ما يعني بالنتيجة تغيير مفهوم حوكمة الدولة. باتت الحياة العامة مُعقدة بشكلٍ أكبر ما يستوجب تفكيراً جماعياً يبدأ من أعلى سلم الدولة إلى أدناه وصولاً الى المواطن. على أن يواكبه مستوى عالي من الشفافية.

بين مفهوم الدولة الحديثة القائمة على مشاركة المواطن بسياسات التطوير وواقع الدولة في لبنان، فجوة تحتاج للمعالجة. ففي لبنان ومع افتقار المواطن لمقومات الحياة الكريمة، وغياب الإطار الذي يُحدد علاقته بالدولة كنتيجة طبيعية لغياب هم المواطن عن أولويات الدولة، يموت الشعور بالإنتماء. فالشعوب لا تموت بسبب تحديات الخارج بقدر ما تقتلها التحديات الداخلية. في لبنان تتخطى هموم الشعب مسألة التحديات لتكون همومه كماً من التهديدات التي تواجه مستقبله ومستقبل أبنائه. وإذا كان المواطن مقهورا بأساسيات الحياة، فأنّى له بالتفكير والإبداع!!

نهاية المراوغة التركيّة في إدلب

ناصر قنديل

– نجاح جديد للدبلوماسية الروسية والحزم السوري، في أهم عملية تعاون من موقعين متقابلين روسي وسوري، في التعامل مع أخطر لعبة مراوغة إقليمية، تمثلها قيادة الأخوان المسلمين في الرئاسة التركية، حيث كانت روسيا على مدار سنوات تقف على ضفة الاحتواء للدور التركي بينما تقف سورية على ضفة الاشتباك، وكاد الجمهور المؤمن بالتحالف الراسخ والعميق بين روسيا وسورية يقع في الاشتباه مراراً لتهديد هذا التحالف والقلق على سقوطه، بسبب ما ظنه تبايناً في النظرة للدور التركي المخادع، واستغل الكثير من دعاة التشويش والتشويه هذا التعاون الروسي السوري من موقعين متقابلين للنيل من صدقية التحالف بينهما، كما فعلوا في شأن مشابه يخصّ الاعتداءات الإسرائيلية فقالوا، تحلمون بأن تفضل روسيا سورية على «إسرائيل»، وقالوا، واهمون بأن تفضل روسيا سورية على تركيا، وجاءت الوقائع لتقول لهم، واهمون ومشتبهون أنتم بظنكم أن روسيا تفضل تركيا و«إسرائيل» على سورية.

– كان التعاون من موقعين متقابلين صعباً وشاقاً على الحليفين الروسي والسوري، لكنه أثبت فعاليته وصحته وقدرته على تحقيق الإنجاز. وهذا ما قالته معارك حلب مع بداية التموضع التركي في منتصف الطريق بين حلف الحرب وحلف السلم في سورية، واختيار خط المراوغة والخداع. وها هو التعاون من هذين الموقعين المختلفين لروسيا وسورية اليوم يثبت فعاليته في إدلب، ومثله لا يزال التعاون من موقعين متقابلين ومختلفين لروسيا وسورية في التعامل مع الاعتداءات الإسرائيلية، قاعدة لنمو مستدام لمقدرات الدفاع الجوي السورية بدعم روسي ثابت ودائم، وتقدّم مضطرد للخطوط الحمراء أمام سلاح الجو الإسرائيلي ترسمها الصواريخ السورية ذات المصدر الروسي، وارتفاع متتابع لسقوف المعادلات التفاوضية، التي تصنعها سورية بقوة القدرة على الاشتباك ومعها حلفاؤها في خيار المقاومة، وتتلقفها روسيا لصناعة سقوف جديدة للتفاوض، أوصلت واشنطن يوماً لعرض مقايضة انسحاب قواتها بالانسحاب الإيراني، وتفتح اليوم عنوانا لمقايضة قد يطول الوقت لفرضها، لكنها بدأت تصير على الطاولة، وعنوانها الانسحاب الإسرائيلي من الجولان مقابل الانسحاب الإيراني من سورية.

– في إدلب ومنذ أكثر من سنة، مع نهاية معارك جنوب سورية، والأنظار على موقف تركيا، ودرجة استجابتها لمتطلبات تفاهمات أستانة وأكذوبة الفصل بين الجماعات الإرهابية والجماعات المعارضة، والجيش السوري يستعدّ لمعركة فاصلة ويعتبر الجيش التركي محتلاً أراضي سورية يتمركز فيها بصورة غير شرعية، ومن استانة إلى اتفاقات سوتشي، وخطة مرحلية لتحقيق الفصل، ومراوغة تركية جديدة، واستعدادات سورية جديدة، حتى دنت الساعة وبدأ الجيش السوري عملياته ورمت تركيا بثقلها وراء الجماعات الإرهابية كما فعلت من قبل في حلب، ولما دنت الهزيمة، وافقت تركيا على المسار البديل، فرفضت الجماعات الإرهابية، وصار الحسم العسكري سورياً روسياً بدعم الحلفاء، تحت مظلة أستانة قدراً لا بدّ منه بوجه الأتراك.

– الذكاء الاستراتيجي بين الحلفاء يتفوّق على الخداع والمكر في تكتيكات الخصوم.

ماذا يفعل 'الإسرائيليون' في جنوب الأردن؟

ماهر أبو طير

انتقد الكاتب الأردني ، تواجد السياح الإسرائيليين في جنوب البلاد بسهولة وأداء و ازدواجية الحكومة الأردنية تجاههم و كتب في مقال بموقع "خبرني" الأردني قال فيه:

تتحمل الحكومة الأردنية المسؤولية عما يفعله السياح الإسرائيليون في الأردن، والحكومة التي تندد ليل نهار، بياناتها الغاضبة، بما يفعله الإسرائيليون من اقتحامات للمسجد الأقصى، الذي يرعاه الأردن، تتظاهر بالصدمة مما فعله إسرائيليون من اقتحامات لمقام النبي هارون، هذا إذا كانت القصة اقتحامات حقا، مثلما يقولون لنا، وانا اشكك هنا، بكون الجهات المختصة لا تعرف عن الزيارة أصلا.

القصة بدأت عندما زار إسرائيليون مقام النبي هارون، قرب البترا، قبل أيام، حيث دخلوا المقام، وأدوا طقوسهم، وتم نشر صور وفيديوهات لهم، وهم على هذه الحالة، ما أدى لاحقا إلى إعلان الحكومة اغلاق المقام، ومنع زيارة السياح، الى داخل المقام، دون تنسيق مسبق، وهذه الصدمة الحكومية، محاولة لاستيعاب الرأي العام، الذي ضج قبل أيام فقط، من تصوير فيلم، يثبت تبعية البترا لليهود، هذا مع معرفتنا بوجود رؤية دينية يهودية تتحدث عن هروب اليهود آخر الزمان الى البترا، طلبا للنجاة، وفقا للتوقعات التوراتية. في الأساس كان ممنوعا، دخول أدوات الصلاة والعبادة اليهودية الى الأردن و"إسرائيل" ذاتها أعلنت قبل سنين، ان الأردن يمنع دخول هذه الأدوات، فلماذا مرت هذه المرة، وكيف دخلت الى الأردن، ولماذا تم التعامي عن وجودها مع السياح، عند تفتيشهم ودخولهم، وهذا سؤال مهم أيضا!!

الأمر الثاني الذي يتعامى عنه كثيرون، ان السياح الإسرائيليين يزورون مقامات أخرى يعتبرونها لأنبياء بني إسرائيل، في السلط ومناطق أخرى من المملكة، وهذا يعني ان القصة لا ترتبط فقط بمقام النبي هارون، بل ان هذه المجموعات تزور مواقع دينية أخرى بوجود مرافقين لهم من الأردن، خشية من وقوع حوادث امنية، ومن أجل السيطرة على خط سيرهم، هذا مع الإشارة هنا الى ان هذه المجموعات تقوم وبدون تنسيق بالتجول في مناطق معينة في جنوب الأردن، ومواقع غامضة في مادبا، ولا أحد يعرف ماذا يفعلون هناك!

الصدمة الحكومية، مجرد دعاية يتم بيعها للجمهور، لان هؤلاء يأتون منذ عقود، ويفعلون أشياء كثيرة، مع السياح الإسرائيليين، وعلينا ان نسأل أولا، كيف مرت أدوات العبادة ولباسها، عبر الجسور الى الأردن، ولا يمنعهم احد، هذا فوق المخفي والمستور الذي لا يعلمه احد، بشأن ما يتردد من البحث عن دفائن يهودية، لإثبات وجودهم السابق في الأردن، او حتى دفن قطع آثار مزورة في مواقع معينة في الأردن.

لقد قيل منذ زمن بعيد ان السماح للإسرائيليين بدخول الأردن، دون تأشيرات مسبقة، وعدم مراقبة ماذا يفعلون، بل وعدم استثناء الإسرائيليين من تملك الأجانب، سواء بجوازات إسرائيلية، او عبر جوازات سفر غربية، أمر غريب وخطير حقا، والمؤكد هنا، ان حالة الانفصام باتت علنية، فنحن نصرخ ضد "إسرائيل"، ليل نهار، لكن السياح يتقاطرون على هذا البلد، والتجارة تتعاظم، في كل القطاعات، من الزراعة الى الصناعة، وصولا الى التصدير والاستيراد، والمشاريع الكبرى التي يعرفها الكل، بما في ذلك اتفاقية الغاز الفلسطيني المنهوب إسرائيليا.

كيف يمكن ان نقنع الناس هنا ان تل أبيب وواشنطن تستهدفان الأردن، وتريدان تدمير بنيته الاقتصادية والاجتماعية، ونبيع هكذا بضاعة على الناس، من اجل تحشيدهم ورص صفوفهم، فيما كل أصناف التطبيع في أعلى درجاتها، وعلى هذا يمكن القول بكل بساطة، اننا أمام لعبة مزدوجة، لا يصدقها أحد، ولو كانت هذه التعبئة الوطنية صادقة ضد "إسرائيل"، لما سمح أحد، لوفود إسرائيلية، بزيارة اضرحة دينية، ولتم التشدد ضد كل اشكال التطبيع، لكننا بدلا من ذلك، نقول كلاما حادا ضد إسرائيل بشأن اقتحامات الأقصى، وبنفس الوقت نسمح لهم باقتحام مقام النبي هارون، وبقية المقامات".